يضم 144 وحدة سكنية بالإضافة إلى المرافق.. وزير الإسكان:

97% نسبة الإنجاز في مشروع بلاد القديم الإسكاني

قال وزير الإسكان المهندس باسم بن يعقوب الحمر بأنّ نسبة الإنجاز في مشروع بلاد القديم الإسكاني بلغت مراحلها النّهائية والتّي تقدر بـ 97٪، موضحاً أنّ المشروع يندرج في إطار الخطة الشاملة التي تقوم بها الوزارة لتلبية الطّلباتِ الإسكانية بالمحافظة العاصمة المدرجة على قوائم الانتظار.

وأضاف وزير الإسكان بأنّه سوف يتمُّ البدء في تسليم مفاتيح الوحدات السّكنية للمنتفعين بعد الانتهاء بشكلٍ تام من كافة الأعمال الإنشائية وتزويدِ الوحدات بالبنيةِ التَّحتية اللّازمة للانتفاع من الوحداتِ، هذا بعد أن تمَّ تخصيصها مسبقاً لمستحقيها وفقاً لمعيار الأقدمية الذي غطّى الطَّلبات القديمة على مستوى محافظة العاصمة، مع إعطاء الأولوية في التَّوزيع للطلباتِ الإسكانية القديمة لأهالي المنطقة والمناطقِ المحيطة بها.

وزير الإسكان

وأوضح الحمر أنّ مشروع بلاد القديم الإسكاني يضم 144 وحدة سكنية بالإضافة إلى مرافق توفر كافة سبل الرَّاحة للمواطنين إذ تَندرج ضمنه كمساحاتٍ مفتوحة، وملاعب، ومحلات تجارية ومسجد بُنيت على مساحة 5.76 هكتار، مؤكداً على أنَّ ذلك جاء من منطلقِ سعي وزارة الاسكان إلى تصميمِ وحدات سكنية تتلاءم مع متطلباتِ العائلة البحرينية وتتوافق مع الرؤيةِ الشَّاملة لمستقبل البحرين 2030 بتوفيرها لكافةِ المستلزمات الضرورية للأسرة.

وقال: «تميّزت الوحدات المنفذة بالمشروع في أنَّها نماذج حديثة صُممت من نوع T8، إذ طُورت خلالها واجهات هذا المشروع بشكلٍ خاص، لتلائم النّمط البحريني التّقليديً والذي قد نراه جلياً في النّوافذ وبعض العناصر الأخرى في الواجهات، ويشمل دورين على مساحة بنائية تبلغ 219 مترا، حيث يتكون الدّور الأول من مجلس ومطبخ وصالة وحمام ومخزن وغرفة متعددة الاستخدامات بالإضافةِ إلى 3 غرف نوم، إذ تشمل غرفة النوم الرَّئيسية حمام خاص بها، مع إضافَة حمام يخدم الغرَف الأخرى».

وأضاف الوزير أنَّه تمَّ توفير كراج يخدم الأسرة مع مراعاة توفير مساحة إضافية يمكن استغلالها مستقبلاً حسب الحاجة كتحويلها لغرفةِ نوم مثلاً، كما يستطيع المنتفع التَّوسع في المساحة البنائية من خلال بناء دور إضافي بعد أخذ الموافقات الرَّسمية من المعنيين بوزارة الإسكان.

وأشاد وزير الإسكان بمستوى اهتمام القيادة الرَّشيدة التي تولي أمرِ المواطنين في توفير السَّكن الملائم اهتماماً كبيراً، وثمَّن الجهود الجبارة المبذولة من قِبل موظفي الوزارة في توفير خدماتٍ إسكانية عديدة ومتنوعة ليستفيدَ منها قطاع كبير من المجتمع البحريني بمختلف مستوياته في جميع قرى ومدن مملكة البحرين، والتي جاءت بمستوى متقدم من كل النَّواحي من حيث التَّصميم وجودة البناء وسرعة الإنجاز، بالإضافةِ إلى تغطية العدد الكبير من الطَّلباتِ تنفيذاً للسياسة التي تنتهجها الوزارة من أجل معالجة الملف الإسكاني.

يتعرضون لمطاردات من المنفذ ضدهم وتهديدات تصل للقتل

6 موظفين لتنفيذ الأحكام بعموم مملكة البحرين

أيمن شكل:

رغم الشكاوى الكثيرة من المحامين والمتعاملين مع إدارة التنفيذ، إلا أن جانبا آخر من الإدارة لم يجد إنصافا من أحد، سواء المتعاملون أو وزارتهم، وهم كادر الموظفين المخلصين في التنفيذ والذين يحاولون مع كثرة المشاكل التي تواجههم وتعرضهم لضغوط شديدة، إيجاد سبل حل سريعة لمشكلات المتعاملين، فضلا عن تعرض طائفة منهم لمخاطر كبيرة تتمثل في تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية بالشارع، حيث يتكون فريق عمل التنفيذ بعموم مملكة البحرين من 6 أشخاص ينفذون ما يقارب 400 مأمورية تنفيذ شهريًا يواجهون فيها مخاطر الشارع والتعامل مع أشخاص يرفضون تنفيذ الأحكام بأي شكل يتراءى لهم وبوسائل يمكن أن تصل لحد الشروع في قتل المنفذين ومطاردتهم في الشوارع.

وحول عمل الانتحاريين الستة قال مصدر بإدارة التنفيذ أن الإدارة تعاني من مشكلة قلة عدد المنفذين بالإدارة فهم فقط 6 أشخاص ينفذون 400 مأمورية في المتوسط شهريا، ويعانون من عدم وجود من يمثل سلطة إنفاذ القانون معهم، حيث تتواجد سيارة دورية شرطية واحدة تابعة للإدارة، وقد طالبت الإدارة بزيادة عدد الدوريات إلا أنهم لم يجدوا صدى لهذا المطلب لأنها تتبع وزارة الداخلية والتي لا تستطيع توفير الدوريات الكافية، وبسبب ذلك يتعرض المنفذون لاعتداءات من الأشخاص، ومن أبرز ما حدث مع أحدهم حين ذهب لتنفيذ حكم طرد آسيوية من شقة مؤجرة تسكنها، وتفاجأ بها تهاجمهم باسطوانة غاز فتحتها عليهم وحاولت إشعال النار أمامها لطردهم من المكان، ومنفذ آخر توجه لتنفيذ حكم على أحد الأشخاص فدخل في مطاردة بسكين من هذا الشخص استطاع أن ينجو منها، هذا فضلا عن عدم تواجد المنفذ ضدهم في العناوين المدرجة وهو ما يضطر المنفذ لإعادة المأمورية أكثر من مرة وبالتالي تتعطل بقية المأموريات ويتراكم العمل عليهم.

إبراهيم عباس «موظف مثالي بإجماع الآراء»

وفي داخل الإدارة الحال ليس أفضل من خارجها، فالتعامل مع كم الملفات الكبير والبحث عنها وتمريرها بين موظفي الإدارة والقضاة والاستجابة لطلبات المحامين والمتعاملين أمر يمثل تحديًا يوميًا للعاملين، وهناك يرى معظم المتعاملين أن موظفين بالإدارة لا يألون جهدا في عملهم وخاصة القدامى منهم، وقد أجمع المحامون على موظف واحد في الإدارة يعتبر مثالا يحتذى به في قوة التحمل والإخلاص في العمل مع ابتسامة تعلو وجهه دائما، فقد أكدت كل من رئيسة جمعية المحامين المحامية هدى المهزع أن الموظف إبراهيم عباس يأتي على قائمة موظفي الإدارة في حسن التعامل مع المحامين بل وأي شخص يلجأ لمكتبه، رغم أنه لا يتواجد عادة فيه لانشغاله بمساعدة آخرين، وقالت ان الرعيل الأول من موظفي الإدارة كانوا مثالا للآباء والمعلمين الأوائل حينما دخلت لأول مرة في منتصف التسعينات مهنة المحاماة وكانت لا تعرف آلية التعامل مع الإدارة، وساعدها الموظفون المخضرمون وقدموا لها خبراتهم في التعامل مع دعاوى التنفيذ.

وأيدت المحامية سهام صليبيخ المهزع في اختيارها لإبراهيم عباس لكي يأتي على رأس قائمة المخلصين في الإدارة وقالت، انها اشتكت من سوء معاملة أحد الموظفين معها ومع محامين آخرين، لكن إبراهيم عباس لا ينكر أحد جميله ولا يوجد له مثيل في قدرته على رسم البسمة والبشاشة طوال فترة الدوام، بينما قالت المحامية فوزية جناحي ان عباس يتواجد في الوزارة قبل أي موظف آخر، ويغادرها في ساعات متأخرة بعد الدوام ودون كلل رغم كبر سنه واقترابه من التقاعد، مشيرة إلى أن غيابه عن ساحة التنفيذ سيمثل ضربة للعمل بالإدارة، فهو يعتبر المحرك الديناميكي وحلال المشاكل الآنية لكل المتعاملين دون استثناء، ونفس الأمر أكده المحامي فهد الذوادي الذي قال ان ابراهيم عباس مثال يجب أن يدرس لكل موظفي الدولة، وسنفتقده قريبا لأنه سيتقاعد.

وتبقى إدارة التنفيذ معضلة لكثيرين لم ولن تحل، فهي إدارة ذات شقين أحدهما يتبع وزارة العدل والشؤون الإسلامية وهم الكادر من الموظفين، والآخر تابع للمجلس الأعلى للقضاء وهم القضاة العاملين فيها، ولكي يتم إنجاز تطوير في الإدارة يجب أن يتم من خلال هاتين الجهتين، فبعد الكشف عن قرب تدشين النظام الإلكتروني بالإدارة، تبين أن تطبيقه يحتاج لتدريب القضاة عليه وهم يتبعون المجلس الأعلى للقضاء، وعندما سألت «الأيام» المجلس عن التدريب وإلى أين وصل ومتى سينتهي، تم إبلاغنا بأنهم لا يعلمون شيئا عن الأمر، وكأن شقي إدارة التنفيذ كل منهما في واد منفصل عن الآخر.

البدء بالمرحلة الثانية من تركيب LED للإشارات الضوئية

قال الوكيل المساعد للطرق بالإنابة بوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني المهندس كاظم عبداللطيف إن الوزارة سوف تبدأ أعمال المرحلة الثانية من مشروع تركيب الأضواء المطورة للإشارات الضوئية اعتباراً من شهر نوفمبر، والتي ستتضمن استبدال أضواء لعدد 115 تقاطع إشارات ضوئية قديمة وإشارات المشاة بالنوعية الحديثة LED، حيث بلغت تكلفتها 513،330 دينار.

وأضاف المهندس عبداللطيف: إنه ضمن متابعة الوزارة لآخر المستجدات والتطورات التكنولوجية في مجال هندسة المرور واهتماماتها بما يستحدث من أساليب ومعدات تساهم في رفع مستوى السلامة المرورية على شبكة الطرق من جهة وترشيد الطاقة من جهة أخرى في مملكة البحرين، ونظراً لأهمية الإشارات ودورها في تنظيم حركة المرور على التقاطعات وتسهيل حركة المرور، ومساعدة السواق على رؤية الإشارات الضوئية بصورة واضحة من مسافة أكبر واتخاذ القرار المناسب للتقدم أو التوقف، وتابع أن هذه النوعية من الأضواء التي تسمى(LED) Light Emitting Diode أثبتت نجاحاً كبيراً في الدول المتقدمة التي استخدمتها مسبقاً، حيث إن هذه النوعية من الأضواء تتميز بوضوح الرؤية وتعتبر من الأضواء عالية الجودة ذات إضاءة واضحة وشديدة ومناسبة لأجواء المملكة التي تكون مغبرة أو ضبابية في بعض الأوقات سواء في المناطق السكنية أو الخارجية المفتوحة، كما توفر فترة عمل طويلة بدون الحاجة إلى استبدالها، وتصل هذه الفترة إلى أضعاف الفترات التي تعمل فيها الأضواء التقليدية المستعملة حالياً. بالإضافة إلى كونها اقتصادية من حيث استهلاك الطاقة، حيث إن الأضواء الجديدة تعتبر أقل استهلاكًا للطاقة بما يعادل أقل من الربع مما تستهلكه الأضواء الحالية، كما سيساهم ذلك تمديد فترة التشغيل في أجهزة المساندة لتشغيل الإشارات بصورة مؤقتة في حال انقطاع التيار الكهربائي الرئيسي.

الجدير بالذكر أنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى في أكتوبر من عام 2014 بتكلفة قدرها 479،820 ديناراً.

إحالة آسيويين للمحاكمة بتهمة الاتجار في شخص خادمة هربت من كفيلها

قررت النيابة العامة إحالة آسيويين متهمين بالاتجار في شخص خادمة هربت من منزل كفيلها وأجبراها على ممارسة الدعارة، وحددت جلسة الثاني من ديسمبر لبدء نظر القضية أمام المحكمة الكبرى الجنائية، وحول الواقعة صرح وكيل النائب العام إبراهيم عيسى البنجاسم بأن النيابة العامة أنجزت تحقيقاتها في واقعة الاتجار بالأشخاص، وأمرت بإحالة متهمين إلى المحكمة الكبرى الجنائية مع استمرار حبسهما وحددت لنظرها جلسة 2 /12/ 2015.

وتتحصل وقائع الدعوى في البلاغ الوارد من مركز شرطة النعيم من ورود اتصال من أحد المواطنين يفيد بوجود شقة دعارة وعند وصول الشرطة تبين وجود قفل خارجي على باب الشقة وبطرقه استنجدت فتاة بداخل الشقة فتم إخراجها من المكان الذي تبين احتواءه على أدوات وأغراض تستخدم في الممارسات الجنسية، وقررت لهم المجني عليها بأنه قد تم احتجازها بالمكان من قبل آسيوي وهو من يدير الشقة لغرض الدعارة، وفور ورود البلاغ للنيابة العامة باشرت التحقيق حيث سمعت أقوال المجني عليها التي قررت بأنها هربت من منزل كفيلها للذهاب إلى مكتب الأيدي العاملة فعرض عليها شخص توصيلها إلا أنه أخذها إلى شقة وباعها على المتهم الأول بمبلغ مائتين وثلاثين دينارا بحرينيا وقام الأخير بإعادة بيعها على المتهم الثاني بمبلغ مائة وثمانين دينارا بحرينيا، ثم تم أخذها لشقة يديرها المتهم الأول للدعارة وتحت التهديد بالضرب والتوبيخ خضعت لممارسة الدعارة فجلب لها المتهمان الأول والثاني أشخاص من طالبي المتعة الجنسية قاموا بمعاشرتها مقابل مبالغ مالية يتحصل عليها المتهم الأول وبعدها أغلق عليها الأخير الباب من الخارج إلى أن تمكنت الشرطة من نجدتها وإخراجها، وأضافت بأن قصدهما استغلال عملها بالدعارة للتربح، كما قامت النيابة العامة بالاستماع لشهود الواقعة وأمرت بعرض المجني عليها على الطب الشرعي وإيداعها إحدى دور الرعاية مع تقديم الرعاية الطبية والنفسية لها، وطلبت التحري عن الجناة إلى أن تم التوصل إليهما فأصدرت أمرها بضبطهما وإحضارهما ومن ثم استجوابهما وحبسهما احتياطياً على ذمة التحقيق.

البوليتكنك: الخميس آخر فرصة للتصوير لكتيب التخرج

نبه مدير إدارة القبول والتسجيل في كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) الاستاذ أحمد مال الله الطلبة المتوقع أن يكونوا ضمن حفل التخرج الثاني للبوليتكنك، إلى المسارعة في الحضور لأجل التقاط الصور الخاصة بكتيب حفل التخرج المقرر أن يكون في 26 نوفمبر المقبل.

وأضاف: ومن ضمن هذه الاستعدادات كتيب التخرج الذي يضم صورًا للطلبة الخريجين المشاركين في الحفل، وفي ذلك قال مال الله إن التصوير للكتيب قد بدأ منذ يوم الأحد الموافق 18 أكتوبر الجاري، وينتهي بيوم الخميس الموافق 29 من الشهر نفسه، ولذلك فإننا نحث الطلبة الخريجين على ضرورة الحضور إلى قاعة الفعاليات في مبنى 24 مقر مجلس الطلبة بحرم البوليتكنك في مدينة عيسى من الساعة الرابعة إلى الثامنة مساء.